آراء للبحوث والإستشارات التسويقية

هاجس التسريح وسطوة التسييس يواجهان مشروع نحَاس لزيادة الأجور

% يعتبرونه عادلاً و40% يخافون على وظائفهم وإرتفاع الأسعار يثير القلق 40%

بعد مرور ثلاثة أشهر من المد والجزر، لا تزال قضية تصحيح الأجور تراوح مكانها. فبعدما أقر مجلس الوزراء زيادة الأجور وفق مشروع وزير العمل شربل نحاس، رفضه مجلس شورى الدولة، فأعيدت الأمور إلى نقطة الصفر. ومع بداية السنة، طرح ملف الأجور مجدداً على بساط البحث بعد تعديلات أدخلها نحاس على مشروعه ووافق عليها مجلس شورى الدولة، إلا أنَ التنسيق الحاصل بين ممثلي هيئات أصحاب العمل وقيادة الإتحاد العمالي وتمسكهما بالإتفاق الذي توصلا إليه رافضين مشروع نحاس عطل مجدداً إمكانية تصحيح الأجور بشكلٍ قانوني.

في المناسبة، أجرت شركة "آراء للبحوث والإستشارات" المتخصصة بالإستشارات التسويقية ودراسات الرأي بحثاً ميدانياً بشأن موقف المواطنين من قرار مجلس الوزراء الخاص بزيادة الأجور وفق مشروع نحاس. وأظهرت الدراسة التي كتبت نصها لشركة آراء الزميلة جنى نصرالله أن الخلافات الحاصلة بشأن زيادة الأجور، واللغط المحيط بهذا الملف، وتبدل الأدوار بين وزير يسعى الى تحصيل حقوق العمال وإتحاد عمالي يراعي مصالح القطاع الخاص على حساب العمال، إلى سياسة التهويل التي إعتمدتها الهيئات الإقتصادية لجهة التخويف من تسريح العمال في حال طبق هذا القرار، كل هذه التجاذبات أرخت بثقلها على المواطنين الذين عاشوا هاجس تسريحهم أو تسريح أقارب لهم من وظائفهم (40%)، وتخوفوا من حدوث تضخم وإرتفاع في الأسعار، مما إنعكس عزوف 30% منهم عن تأييد القرار.

تجدر الإشارة إلى أن إجراء البحث تمَ عبر مقابلات هاتفية بواسطة الكمبيوتر (ما يعرف بالـ CATI) على عينة مؤلفة من 500 لبناني ممن تجاوزوا سن الـثامنة عشر وموزعة على مختلف الطوائف والمناطق. وقد قامت آراء في إجراء البحث في الفترة الممتدة بين 23 و 29 كانون الأول الماضي أي بعد رد مجلس شورى الدولة قرار مجلس الوزراء.

خلاصة الدراسة

لم يحظ قرار مجلس الوزراء تصحيح الأجور وفقاً لخطة وزير العمل شربل نحاس بتأييد اللبنانيين الذين إختلفوا بشأن تقييمه. وغلبت نسبة الذين رأوا القرار سيئاً (34%) أو سيئاً جداً(18%) على نسبة الذين اعتبروه جيداً (35%) أو ممتازاً (8%). فجاءت النسبة 52% مقابل 43%، في حين بلغت نسبة الذين لا يريدون الإجابة 5% والذين لا يمكلونها 1%.

ولما كانت أهداف المشروع تصحيح قرار "مؤقت" دام 16 عاماً وفق ما أكده وزير العمل مراراً وتكراراً، فمن الطبيعي أن ترتفع نسبة الذين يعتبرونه ممتازاً أو جيداً الى 44% عند الموظفين و48% عند الذين لا يعملون. وكان لافتاً أن نسبة الذين قيَموا هذا القرار بشكلٍ إيجابي كانت ترتفع كلما زادت قيمة الدخل عند العينة التي شملها الإستطلاع. إذ أنَ نسبة الذين وصفوا القرار بالممتاز أو بالجيد إرتفعت من 30% عند الذين يتقاضون أقل من 800 دولار إلى 53% عند الذين تتراوح رواتبهم بين 1800 و2800 دولار، ذلك أن قرار زيادة الأجور وفق مشروع نحاس لم يستثن أي من فئات الدخل خلافاً للمشروع الذي سبق أن تقدم به رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وأقره مجلس الوزراء قبل أن يسقط بعدما رده مجلس شورى الدولة لعدم قانونيته.

من ناحيةٍ أخرى، أظهرت دراسة آراء أن نسبة الذين يؤيدون قرار نحاس إنما يفعلون ذلك لأنهم يعتبرونه عادلاً بحق العمال (47%)، وضرورياً في ظل غلاء الأسعار (30%)، ومن شأنه أن يساهم في تحسين الوضع المعيشي (12%) وكذلك الوضع الاقتصادي لمواجهة الغلاء (3%). وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة لافتة من مؤيدي القرار ذكروا أسباباً تتعلق بماهيته، إذ أشار 13% منهم الى

All Rights Reserved & Copyright © is granted to ARA Research & Consultancy
T.: + 961 1 369 171 F.: +961 1 369 173 E.: mail@ararac.com ; www.ararac.com

ان إضافة النقل الى أساس الراتب سيؤدي الى تصحيح القرارات السابقة، جلّهم من ذوي الدخل المحدود. وإعتبر 3% أنه يفضل القرار لأنه يتضمن الشطور ولا يستثني أي من فئات الدخل، ووصفه 2% بالقرار الشامل.

وفي الإنتقال الى قراءة الأرقام الخاصة بالفئة التي لم تؤيد القرار،لاحظ محللو شركة آراء أن 22% منهم إنما فعلوا ذلك إما لانهم يطمحون الى زيادة الأجور بنسبة أكبر (5% منهم) وإما لأنهم يفضلون عليها التقديمات الإجتماعية (17% منهم)، مما يعني ان هذه الفئة لم تعارض القرار لتؤيد التفاهم الحاصل بين الهيئات الإقتصادية وبين الإتحاد العمالي العام، بل لأنها تبحث عن تقديمات إجتماعية وزيادات إضافية للأجر. وبناءً عليه، تنخفض نسبة الذين لا يؤيدون مشروع نحاس بسبب تبنيهم آراء الهيئات الإقتصادية أو آراء الإتحاد العمالي العام الى 41%.

ويكشف إستطلاع آراء الى إن النسبة الأكبر ممن إعتبروا القرار سيئاً (58%)، أبدت تخوفها من إمكان حدوث تضخم وإرتفاع في الأسعار وذلك بسبب سوء الأوضاع الإقتصادية في البلاد وعدم قدرة الشركات على تحمل هذه الزيادة (19%). وسيطر شبح إرتفاع الأسعار على 59% من الموظفين و66% ممن لا يملكون عملاً وإنخفض بهامش بسيط عند الذين يملكون عملاً خاصاً ليبلغ 48% (من ضمن عينة الذين رفضوا القرار). من ناحيةٍ ثانية، شكّكت فئة ممن إعتبرت أن القرار سيئاً في إمكانية تطبيقه عملياً (19% منهم)، في حين فضّلت نسبة مرتفعة من الموظفين (20%) الذين لم يؤيدوا القرار مراقبة الأسعار ومنع التضخم بدلاً من زيادة خالية من أي تقديمات إجتماعية. غير أن هذه النسبة إنخفضت الى 8% عند الذين يتقاضون أقل من 800 دولار. وهذا بديهي لأن رواتب هذه الفئة متدنية جداً وتحتاج إلى تعديلٍ بغض النظر عن طبيعة الخدمات الإجتماعية التي هم أيضاً بحاجةٍ إليها.

تسريح العمال

عند طرح السؤال بشكلٍ مباشر حول مدى تخوُف المواطنين من تحذيرات الهيئات الإقتصادية بشأن تسريح العمال لعدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات القرار، ذكر 64% من المواطنين أنهم يتهيّبون حصول ذلك (متخوف جداً 23% ومتخوف بعض الشيء 39%). ووصلت نسبة غير المتخوفين إطلاقاً من هذا التهويل إلى 25%، وغير المتخوفين إلى حدٍ ما 6%. أما النسبة الباقية فتوزّعت بين الذين لا يعرفون (4%) والذين رفضوا الإجابة (1%). وإذا قاربنا الموضوع من زاوية الدخل، نلاحظ ان نسبة المتخوفين إرتفعت الى 72% عند الذين لا يتجاوز دخلهم 800 دولار، وتنخفض هذه النسبة 8% عند الذين تتراوح رواتبهم بين 800 و1800 دولار لتسجل 64%. وتكشف الأرقام أنه كلما إرتفعت قيمة الدخل تقلّصت المخاوف، إذ بلغت 46% عند الذين يتراوح دخلهم بين 1800 و2800 دولار، و40% لمن يتراوح دخلهم بين 2800 و5000 دولار. وهذا بديهي، إذ أن أصحاب الدخل المتدني يشعرون بأن أرباب العمل سيتخلّون عنهم بسهولة إذا ما إضطروا إلى رفع رواتبهم. وجاءت نسبة الذين يتخوفون من خسارة وظائفهم الخاصة مرتفعة أيضاً وإن بدت أدنى من التخوف العام الذي سجّل على هذا المستوى، إذ أبدى 40% من العينة قلقهم على وظائفهم أو وظائف أقربائهم، وهي نسبة لا يستهان بها قد تؤثر على رغبة المواطنين وإستعدادهم للتحرك من أجل المطالبة بتصحيح قرارات غير قانونية تمّ تمريرها على أساس أنها إستثنائية، علماً أنها أتاحت لأرباب العمل التهرب من دفع رسوم الضمان على ما يقارب 40% من دخل العاملين بالحد الأدنى للأجور. ولعل هذا ما ما يفسر عزوف نسبة لا بأس بها من اللبنانيين من دعم مشروع إستثنائي سعى إليه الوزير نحاس الذي قلب المعادلة وطالب بإسترجاع حقوق العاملين خلافاً لمصالح الطبقة السياسية.

أخيراً، لمن يعود الفضل في إنجاز هذا القرار برأي مؤيديه؟

تشير أرقام آراء إلى أن 11% فقط ممن أيّدوا القرار إعتبروه إنتصاراً لجميع الأطراف، وإرتفعت حصة الهيئات النقابية الى 34%، في حين حصد نحاس 19% والحكومة 14%. أما النسب الباقية فتوزّعت بين الذين لا يعرفون (12%) وبين الذين رفضوا الإجابة (4%). والسؤال، كيف ستتوزّع النسب في حال سقط القرار مجدداً تحت ضغط الإتحاد العمالي وممثلي أصحاب هيئات العمل مجتمعين؟ الخاسر الأكيد هو العمال والموظفون، أما الإنتصار فيسجّل مجدداً لطبقة حاكمة تجاهلت لحين إسطفافاتها السياسية لتتفق على محاربة وزير فاجأ الجميع بمشروع يتفوّق بطروحاته المحقة والقانونية على طموحات النقابات العمالية.

All Rights Reserved & Copyright © is granted to ARA Research & Consultancy
T.: + 961 1 369 171 F.: +961 1 369 173 E.: mail@ararac.com ; www.ararac.com